

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9436

الجمعة، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد موريتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلي
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



ونحيط علماً أيضاً بالتقارير المتعلقة بنقل ذخائر دبابات تحتوي على اليورانيوم المنضب إلى القوات الأوكرانية. كما أن هناك تقارير عن نقل دول لأسلحة، أو تخطيطها لنقلها، مثل الطائرات المسيّرة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية، بما في ذلك لاستخدامها المحتمل في أوكرانيا.

وكما أكدت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، فإن أي نقل للأسلحة يجب أن يتم ضمن الإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن التقارير المتعلقة باستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدام الذخائر العنقودية ونقلها في أوكرانيا تثير قلقاً بالغاً. وبالنيابة عن الممثلة السامية، أذعو إلى وضع حد فوري لاستخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية التي تترتب عليها آثار إنسانية وخيمة ودائمة. أدت الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى تلوث واسع النطاق في أوكرانيا، مما يشكل تهديداً لحياة المدنيين، ويجعل الأراضي غير آمنة للاستخدام الزراعي ويعطل النقل والوصول إلى المساعدات الإنسانية. وستكون عملية رسم خرائط لذلك التلوث وتطهير الأرض بأمان طويلة وستتطلب موارد ودعمًا من المجتمع الدولي.

وينبغي للدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وفي اتفاقية الذخائر العنقودية، أن تبذل كل جهد ممكن للانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين. وأكرر أيضاً دعوة الممثلة السامية جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فضلاً عن عدم نقل أو استخدام أي ألغام يحظرها بروتوكولها الثاني المعدل.

ويثير التدفق الواسع النطاق للأسلحة والذخائر إلى أي حالة من حالات النزاع المسلح شواغل كبيرة على السلام والأمن والاستقرار، بما في ذلك نتيجة لتسريبها وانتشارها حتى بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لخطر تحويل وجهة الأسلحة والذخائر إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم ولغرض استخدامات

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار دول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد غارلاند نيكسون، المحلل السياسي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة للسيد إيبو.

السيد إيبو (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع قبل شهر واحد (انظر S/PV.9415)، استمر تقديم المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية في سياق الغزو الشامل لذلك البلد الذي شنّه الاتحاد الروسي في 24 شباط/فبراير 2022 في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويمكن الحصول بصورة واسعة على المعلومات الواردة من الحكومات بشأن عملياتها لنقل منظومات الأسلحة والذخائر من خلال مصادر مفتوحة. شملت عمليات النقل هذه، كما تفيد التقارير، أسلحة تقليدية ثقيلة مثل الدبابات القتالية والمركبات القتالية المدرعة والطائرات المقاتلة والطائرات العمودية ومنظومات المدفعية من العيار الكبير ومنظومات القذائف والمركبات الجوية القتالية غير المأهولة، فضلاً عن الذخائر التي يتم تشغيلها عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وقد توسعت عمليات نقل الأسلحة والذخيرة المبلغ عنها إلى القوات الأوكرانية خلال الأشهر الماضية.

أدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى جميع المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك الصكوك المتعددة الأطراف، من أجل التنفيذ الكامل لالتزاماتها القانونية بموجب هذه الاتفاقات واحترام التزاماتها السياسية بالتقليل إلى أدنى حد من خطر تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة.

ولا يزال أثر الحرب المحتدمة في أوكرانيا على المدنيين يشكل مصدر قلق بالغ. ففي الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط 27 768 ضحية مدنية في أوكرانيا، حيث قتل 9 806 أشخاص وأصيب 17 962. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. ونتجت الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك القصف بالمدمعية والدبابات ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة والقذائف الانسيابية والتسيارية، والغارات الجوية. ومن دواعي القلق استمرار استخدام أعداد كبيرة من الطائرات المسيرة المسلحة ضد المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. يجب ألا تستخدم الطائرات المسيرة المسلحة، شأنها شأن أي أسلحة أو منظومات أسلحة أخرى، بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وأكرر دعوة الأمين العام أطراف النزاع إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإبعاد القتال عن المناطق الحضرية تماما. إذ يؤدي هذا الاستخدام إلى إلحاق الأذى بالمدنيين، بما في ذلك في أوكرانيا. ولذلك، أحث جميع الدول الأعضاء على تأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتنفيذه تنفيذاً فعالاً. إن ذلك الإعلان أداة مهمة لتعزيز حماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان في مناطق النزاع.

وبالنيابة عن الممثلة السامية، أدين الهجمات المنهجية التي لا هوادة فيها على المدنيين والبنية التحتية والخدمات المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك على المرافق الصحية والتعليمية ومرافق تخزين الحبوب. إن القانون الدولي الإنساني يلزم أطراف النزاع

غير مأذون بها لتجنب تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. تشمل تلك التدابير تعزيز ممارسات الوسم وإجراء تقييمات شاملة لمخاطر التحويل قبل النقل وشهادات المستخدم النهائي، بما في ذلك شروط عدم النقل والتدابير القانونية وتدابير الإنفاذ الفعالة وعمليات التحقق بعد الشحن.

ويتطلب منع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر شافية في سلسلة الإمداد وتعاوناً وتبادلاً للمعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة. ويلزم أيضاً اتخاذ تدابير ملموسة مثل الوسم والتعقب، والمحاسبة الفعالة والممارسات الشاملة لحفظ السجلات، والصون المادي للأسلحة والذخائر، وتدابير الجمارك ومراقبة الحدود، ورصد التسريب وتحليله. وألاحظ كذلك أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يظل أداة رئيسية في ذلك الصدد. ويمكن أن تشكل الشفافية في عمليات نقل الأسلحة تدبيراً مهماً لبناء الثقة، وتسهم في تجاوز التصورات الخاطئة والتوترات وأوجه اللبس والحد منها فيما بين الدول الأعضاء.

وبغية الحيولة دون تحويل الأسلحة التقليدية والذخائر وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة تنظيمياً فعالاً، وضعت الدول عدداً من صكوك تحديد الأسلحة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي الذي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وبالإضافة إلى ذلك، توجت المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكرس لذلك مؤخراً باعتماد تقريره النهائي (انظر A/78/111) الذي يتضمن مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطاراً عالمياً جديداً بشأن الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها.

وتطلع إلى تأييد الجمعية العامة للإطار العالمي والخطوات التالية في تفعيله لمواجهة تحويل الذخيرة التقليدية. وبناء على ذلك،

والمبسطة والمتضاربة في كثير من الأحيان لهذا العمل. ولحسن الحظ، كان كثيرون منا يعرفون الحقيقة بشأن احتمال حدوث هذا التصعيد قبل اندلاعه بوقت طويل. نذكر أنه في عام 2019، نقل عن أوليكسي أريستوفيتش، وهو مستشار مقرب من الرئيس زيلينسكي، قوله إن ثمن انضمامهم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، باحتمال نسبته 99.9 في المائة، سيكون خوض حرب واسعة النطاق مع روسيا. ونذكر تنبؤات البروفيسور جون ميرشايمر بأن "الغرب يدفع أوكرانيا إلى طريق الهلاك الذي يبدو مفروشا بالورود، والنتيجة النهائية هي أن أوكرانيا ستدمر".

وأخيراً، نذكر بقائمة المطالب الأمنية، التي تتمحور حول توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي أصدرتها روسيا في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى الرغم من الادعاءات غير التاريخية فيما يتعلق بالتوسع الروسي أو عدااء الرئيس بوتين للديمقراطية، نجد أنفسنا اليوم في أزمة تهدد بالفناء يمكن ويجب حلها من خلال الدبلوماسية، بالطريقة التي اقترحت بداية في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2021.

ومنذ خوض الجيش الروسي المعركة في شباط/فبراير 2022، ضخت حكومة الولايات المتحدة في النزاع ما تزيد قيمته عن 100 بليون دولار في صورة أسلحة وغيرها من أشكال المساعدة. وجزء كبير من تلك المساعدات قدم في شكل أسلحة صغيرة ولكنها قوية. وللعديد من تلك الأسلحة المحمولة قدرات تدميرية هائلة. وهناك أسلحة مضادة للطائرات تحمل على الكتف، تعرف باسم منظومات الدفاع الجوي المحمولة، يمكنها بسهولة إسقاط طائرة ركاب مدنية، وصواريخ مضادة للدبابات يمكن استخدامها بآثار مدمرة لاستهداف رتل من المركبات المدنية، كالتالي يستخدمها العديد من الدبلوماسيين في هذه القاعة بشكل روتيني لقطع مسافات في بلدانهم.

إن ضخ تلك الأسلحة التي ترقى إلى مستوى الأسلحة من الطراز العسكري في بيئة غير مستقرة مثل أوكرانيا أمر يتجاوز كونه غير مسؤول. في حالة الاتحاد الأوروبي، قد يعد الأمر انتحارا بالنسبة للعديد من مواطني الدول الأعضاء فيه. نحن نواجه بالفعل حالات لأسلحة

المسلح بحماية غير المقاتلين ويحظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في تنفيذ العمليات العسكرية لتفادي - أو على الأقل تقليل - الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية. ولا بد من أن نتوقف فوراً الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويجب محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف المدنيين.

وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، تمثياً مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وأكرر دعوة الأمين العام لجميع الدول إلى القيام بدورها لمنع المزيد من التصعيد، وإرساء أسس السلام المستدام وإنهاء هذه الحرب العبثية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إييو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيكسون.

السيد نيكسون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى ممثلي هذه المنظمة الموقرين على إتاحة الفرصة لي للتكلم معكم اليوم.

اسمي غارلاند نيكسون، أنا شرطي متقاعد، وصحفي، وفي رأبي، أنا أمثل مواطني الطبقة العاملة في الولايات المتحدة. بصفتي طالباً متخصصاً في دراسة التاريخ، أدرك أن موقع الولايات المتحدة، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، حمى أرضنا من الهلاك الناجم عن الحرب. وأدرك أيضاً أن انتشار الأسلحة النووية قد قضى على تلك الميزة الجغرافية وأن شعب هذه الدولة يواجه نفس التهديد الوجودي الذي واجهته العديد من الدول التي سويت بالأرض حرفياً خلال حربين عالميتين.

ففي شباط/فبراير 2022، اختارت روسيا خوض النزاع العسكري في أوكرانيا، وقدمت وسائل الإعلام في مجتمعاتنا إلينا، نحن المواطنون العاديون من الطبقة العاملة، مجموعة متنوعة من الأسباب الضحلة

الأطلسي والذي بدأ النزاع وحل محله مجنونون. وتُوضع هذه القوات المدربة تدريبا ضئيلا في حالة ميؤوس منها. ويجب على أولئك الذين يزعمون أنهم يدعون أوكرانيا أن يدركوا أن إلباس المدنيين ملابس عسكرية مموهة وتدريبهم لبضعة أسابيع ووضعهم في مواقع دفاعية منيعة عمل من أعمال التضحية بالبشر يأبىه الضمير. ومن الواضح أن دعم أي دولة يستلزم كفالة سلامة وازدهار مواطنيها.

وتُبين البيانات والإعلانات التي صدرت مؤخرا عن مؤيدي هذا النزاع في الولايات المتحدة أنهم غير مهتمين بالعواقب الإنسانية لقراراتهم وتُظهر بوضوح استخفافا متهورا بأرواح الشعب الأوكراني. وفي الآونة الأخيرة، صرح عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية، ليندسي غراهام، بأن "موت الروس هو أفضل أموال أنفقتها الولايات المتحدة على الإطلاق". وفي ذلك البيان غير الأخلاقي، ولكن التنويري بشكل مذهل، كشف عضو مجلس الشيوخ غراهام صراحة أنه يعتبر الأعداد المروعة من الجنود الأوكرانيين القتلى بمثابة ثمن ضئيل ومعقول لتحقيق هدفه السياسي النهائي المتمثل في إضعاف الجيش الروسي. وفي ظل وجود مؤيدين من أمثال عضو مجلس الشيوخ غراهام، فإن أوكرانيا ليست في حاجة كبيرة إلى خصوم.

وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار السلامة الاقتصادية لشعوب أوروبا الكادحة. وبينما يحتفل صانعو أسلحة الحرب المذكورة أعلاه بالأرباح الهائلة، فإن فقدان الطاقة الروسية الفعالة من حيث التكلفة قد أدى إلى دوامة تدهور اقتصادي مميتة. وتواجه شعوب أوروبا شتاء باردا آخر، في ظل تكاليف تدفئة لا يمكن تحملها واحتمال حقيقي جدا للانهايار الصناعي. واحتمال حدوث مثل هذه الكارثة الاقتصادية قد زرع بالفعل بذور عدم الاستقرار السياسي والثقافي. وبدأت حكومات في السقوط. وإذا استتقلت أزمة الشرق الأوسط الحالية، فإن الشتاء بلا طاقة روسية سيؤدي إلى زوال فوري وسريع للكتلة الاقتصادية الأوروبية. وأتمنى فحسب أن يكون هذا الادعاء مبالغاً فيه وغير وارد. فمن الواضح والجلي أن ازدهار المنطقة الأوروبية يواجه خطراً كبيراً، ويجب أن نتساءل عما إذا كان تدمير

من هذا النزاع آلت إلى أفريقيا عبر السوق السوداء، وهو ما يعني أن دول أوروبا يغمرها بالفعل على الأرجح عتاد عسكري خطير. ويتعين على قادة أوروبا أن يدركوا أن هذا النزاع سينتهي لا محالة، وعندما يحدث ذلك فإن أسلحة الحرب الفتاكة ستنتشر في مجتمعاتهم ولن تختفي ببساطة. إن أكثر العناصر عنفا وإجراما في أوروبا وخارجها سيمتلك القدرة على تهديد الاستقرار الداخلي لأي دولة يقع الاختيار عليها. ولن يحتاج حينها إلى جيش أو كيان منظم. وسيتمكن مهاجم يعمل بمفرده بقذيفة مضادة للطائرات أو مضادة للدبابات من زعزعة استقرار دولة بأكملها بشن هجوم واحد.

ومن منا سيكون مرتاحا لركوب طائرة في رحلة تجارية إذا أسقطت جهات إجرامية أو إرهابية طائرة مدنية في باريس أو لندن أو بروكسل؟ بوسعي أن أؤكد أن مجرد ذكر تلك المأساة المحتملة من شأنه أن يثير مشاعر الخوف لدى أولئك منا الذين يسافرون بشكل معتاد على متن طائرات تجارية في المنطقة الأوروبية. وأتمنى فحسب أن تؤدي الهجوم الانفعالي الحتمي على شخصي كمتكلم إلى تغيير هذه النتيجة. وسيكون ذلك عبئا عادلا ومعقولا يمكن القبول به إن كان بوسع أولئك الذين يودون التقليل من أهمية تأكيدات الواضحة أن يغيروا، بطريقة ما، الحتمية المروعة التي سيضطر مواطنو أوروبا الأبرياء لتحملها. وأناشد أعضاء المجلس أن يدفعوا باتجاه التوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع وإطلاق مشروع موسع لتحديد أماكن وتجميع الأسلحة الوحشية التي ستهدد بالتأكد حياة وسبل عيش المواطنين الذين يعملون بجد في القارة الأوروبية وخارجها.

ولست بحاجة إلى أن أقرأ، كلمة بكلمة، الاقتباسات الأخيرة التي لا تعد ولا تحصى من وسائل الإعلام الغربية التي تشير إلى أن القول بانتصار أوكرانيا على الجيش الروسي لم يعد معقولا. فوفقا لمصادر موثوقة، فقد الجيش الأوكراني في الأشهر القليلة الماضية عددا من الأفراد يفوق ما فقده الجيش الأمريكي من أفراد خلال عقد من القتال في مغامرته المشؤومة في فييت نام. وقد قُضي على الجيش المدرب تدريباً عاليا والمجهز تجهيزاً قويا تحت رعاية منظمة حلف شمال

إيجاد حل للأمن الأوروبي يراعي أمن الدول الأوروبية والاتحاد الروسي والتهديد الشامل الذي يشكله هذا النزاع لوجود البشرية.

أختتم بياني بتذكير المجلس بأنه، حتى ونحن نسعى إلى إنهاء هذا النزاع بحل سلمي، تهب موجة ربح مشؤومة ثانية على كوكبنا. فمن بين القوى العظمى النووية الرئيسية الثلاث، تضخ القوة التي أقيم على أراضيها أسلحة بقيمة بلايين الدولارات إلى حدود إحدى القوى الثلاث وترسل هذه الأسلحة، بالمعنى الحرفي للكلمة، إلى إقليم تابع للقوة الأخرى. فالعمل المتهور المتمثل في زعزعة استقرار أوكرانيا وتسليحها له توأم بغيض وخسيس في جزيرة تايوان الصينية. ومرة أخرى، أذكر المجلس بكلمات عضو مجلس الشيوخ المتشدد دائما ليندسي غراهام، الذي أشار، في سياق حديثه عن النزاع الأوكراني، إلى تايوان بالقول "إنهم سيقاثلون حتى آخر رجل في تايوان". إن هذه المسيرة الانتحارية نحو النزاع النووي يجب وقفها، وأناشد المجلس أن يبدأ العملية فوراً بوقف تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا والتعجيل بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد نيكسون على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، نود أن نشكر السيد إيبيو والسيد نيكسون على إحاطتهما الموضوعيتين.

بإصرار مذهل يستحق الاستخدام بشكل أفضل، يعقد زملاؤنا الغربيون جلسات شهرية حول الحالة الإنسانية في أوكرانيا، ويدعون نفاقاً إلى وقف سريع للأعمال العدائية، وهو أمر لن يكون ممكناً، حسب رأيهم، إلا في حالة هزيمة روسيا بحكم الأمر الواقع.

وفي الحقيقة، بحكم الواقع، فإنهم يستمرون في فعل العكس تماماً. إنهم يضخون أنواعاً مختلفة من الأسلحة إلى أوكرانيا ويثنون نظام كييف عن القبول بسيناريوهات واقعية لتسوية الأزمة الأوكرانية. ولا يزال حجم المساعدات الغربية لأوكرانيا يحطم كل الأرقام القياسية.

قرون من التقدم الاقتصادي والثقافي من أجل معركة أيديولوجية خفية عملاً أخلاقياً وصائباً.

إننا نواجه اليوم حالة خطيرة للغاية - حالة يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة، من دون سابق إنذار، وتحول كوكبنا الجميل إلى صخرة جليدية غير مأهولة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التهديد الوجودي الذي يمثله هذا النزاع، يسرني أن أحمل أخباراً طيبة إلى المجلس. فعلى الرغم من الدمار والخسائر في الأرواح التي ألحقتها هذه الحرب بالقارة الأوروبية، هناك أمل. ولدنيا خريطة طريق للسلام، وإذا تمكن القادة ذوو العقلية الدبلوماسية المعقولة من إيجاد الوسائل الفكرية والأخلاقية للعمل على عجل وبتصميم، فإن حل هذا النزاع يمكن أن يثمر هيكلًا أمنياً يكفل السلام والاستقرار في القارة الأوروبية وخارجها. ومع ذلك، فإن أول وأهم عمل مطلوب لتحقيق هذه النتيجة المنشودة هو أن تتوقف الدول الغربية فوراً عن المساهمة في تدفق الأسلحة وتأمين حياة القوات الأوكرانية في الخطوط الأمامية من خلال عرض وقف لإطلاق النار من جانب واحد بضمآن، تُخول بموجبه دول غير منحازة مثل تلك الموجودة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بكفالة عدم المساس بذلك الاتفاق. ولا ينبغي الخلط بين ذلك وبين المقترحات الداعية إلى وقف إطلاق النار الذي يسمح ببساطة للجيش الأوكراني بإعادة التسلح من أجل تشجيع النزاع في المستقبل. ونظراً للإمكانات النووية لهذا النزاع، فإن الدول النامية معنية بنتيجته، وبالتالي يجب أن تشارك في حله.

وأدعو مجلس الأمن إلى الارتقاء إلى مستوى اسمه. وهذه الوحدة بين الدول مطلوبة من أجل كفالة الأمن العالمي. ومنذ اللحظة التي دخلت فيها الأسلحة النووية المجال العسكري، كان وصولنا إلى هذه اللحظة أمراً حتمياً - كان من المؤكد أننا سنصل إلى لحظة يهدد فيها قادة غير مسؤولين الوجود البشري. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أيضاً أن هذه الحتمية كانت الأساس ذاته لإنشاء مجلس الأمن. وأطلب إلى المجلس أن يتصرف وأن يقوم بواجبه. ويتعين وقف تدفق الأسلحة إلى المسرح الأوكراني والدفع باتجاه إنهاء الأعمال العدائية والعمل من أجل

في الوقت نفسه، لا يزال زيلينسكي يجوب أروقة العواصم الغربية مستجديا باستمرار للحصول على صدقات جديدة. وتلجأ واشنطن إلى حيل مختلفة لكي تضلل الرأي العام في الولايات المتحدة وتمرر حزمة المساعدات التالية لأوكرانيا من خلال الكونغرس. وزودت المملكة المتحدة وأوكرانيا بمدافع مضادة للطائرات من طراز تيراهوك بالادن (Terrahawk Paladin) كجزء من حزمة مساعدات بقيمة 100 مليون جنيه استرليني، منها 70 مليون جنيه استرليني خصّصت للدفاع الجوي. وعند زيارة زيلينسكي إلى بروكسل، قررت بلجيكا أيضا منحه 1,7 بليون دولار كمساعدة لشراء الأسلحة. وبالمناسبة، فإن هذه الأموال هي خصومات ضريبية من الفوائد على الأصول الروسية التي جُمّدت - أو بعبارة أخرى، سرقها الغرب. وأعلنت ألمانيا عن حزمة مساعدات عسكرية بقيمة بليون دولار لأوكرانيا، بما في ذلك صواريخ أرض - جو من طراز IRIS-T. وصرح وزير الدفاع الأمريكي، السيد لويد ج. أوستن الثالث، بضرورة ضمان التدفق المستمر وغير المنقطع للأسلحة إلى أوكرانيا، وأعلن أيضا عن تشكيل تحالف ما لبلدان سيساعد أوكرانيا على تطوير قواتها الجوية. كما أنه يهدد ببدء تسليم مقاتلات من طراز F-16 بدءا من ربيع عام 2024، كما لو كان بوسع تلك المقاتلات تغيير أي شيء.

لا تزال التصريحات غير المسؤولة حول مستقبل أوكرانيا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مستمرة، على الرغم من أنه من المفهوم عالميا أن هذا السيناريو لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الأمنية الأوروبية - حيث إن الأعمال العسكرية في أوكرانيا هي نتيجة مباشرة. ومع ذلك، يحاول الرعاة الغربيون لنظام كييف بأي طريقة ممكنة التقليل من شأن النداءات المتزايدة من المجتمع المدني في بلدانهم حول كيفية تعامل أوكرانيا، الغارقة في الفساد، مع الكميات الهائلة من الأسلحة المنقولة إليها. وتظهر أدلة متزايدة على أن السيطرة على إمدادات الأسلحة هذه بمجرد وصولها لأيدي كييف ضعيفة أو غائبة تماما، ونتائج ذلك كارثية.

إن حجم الفساد في الإمدادات العسكرية في أوكرانيا هو ببساطة كبير جدا. على سبيل المثال، قبل بضعة أيام، قال رئيس الوزراء

وإذا كنا نريد أن نتناول هذه المسألة بجدية، لأمكننا عقد جلسات كل يوم وطرح حقائق جديدة في كل مناسبة.

ومع ذلك، لا توجد مقترحات موضوعية معقولة من شركائنا الغربيين السابقين من شأنها أن تساعد حقا في إيجاد حل سلمي. ولم نسمع أي مقترحات من هذا القبيل في أي من الجلسات السابقة. وبدلا من ذلك، فإن كل ما نسمعه هو خطاب اتهامي لا أساس له ضد بلدنا، في حين يحرص شركاؤنا الغربيون السابقون على تجاهل المسائل المزعجة بالنسبة لهم أو التغاضي عنها.

وعليه، نود في هذا البيان أن نتطرق إلى بعض النقاط المزعجة لزملائنا الغربيين السابقين الذين يثير استخفافهم بالأمر اليوم الدهشة. وقد اقتبس السيد نيكسون بالفعل من ليندسي غراهام اليوم، وأود أن أقتبس من وزيرة الدفاع الهولندية كايسا أولونغرين، التي ذكرت صراحة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر أن أوكرانيا "سبيل رخيص" للتصدي لروسيا. وكتبت مجلة "دير شبيغل" أن كييف أصبحت المستورد الرئيسي للذخيرة والمعدات من ألمانيا. فخلال الأشهر التسعة الأولى من العام، ذهب أكثر من ثلث الصادرات العسكرية الألمانية إلى أوكرانيا، وهو ما يمثل 3,3 بليون دولار. وعلاوة على ذلك، يستفيد نظام كييف من دعم ما لا يقل عن 13 شركة عسكرية أجنبية خاصة وتسعة تشكيلات عسكرية بالوكالة - أي قرابة 1 000 مقاتل مسلحين ومدربين جيدا من 35 بلدا.

وأشدد على أن روسيا لا تواجه القوات المسلحة الأوكرانية، التي استنفدت مواردها تقريبا، بل الآلة العسكرية الجماعية لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وجميع مجتمعاتها الصناعية العسكرية مجتمعة. وقد وصلت الأمور إلى حد أن العديد من بلدان أوروبا الغربية استنفدت بالفعل ترساناته من الذخيرة والأسلحة الصغيرة بشكل شبه كامل، من خلال دعمه اللامسؤول لطموحات كييف. لكن رعاة نظام كييف لا يهدأون. إذ يجري الآن، بتوجيه من الولايات المتحدة، استخدام الاحتياطات وسحبها من أجزاء أخرى من العالم، مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية. مع ذلك، فإن الآلة العسكرية لنظام كييف تستمر في الانهيار أمام أعيننا.

في الوقت نفسه، تترادد الدعوات في كييف لتجنيد المزيد من الشباب. إن كبير المستشارين السابق لنظام كييف، السيد أوليكسي أريستوفيتش، الذي سبق ذكره اليوم، يعمل الآن على مشروع سياسي جديد يهدف إلى ضمان فوز زيلينسكي في أي انتخابات قادمة، وبالتالي لديه بطريقة ما الحق في قدر من حرية التفكير الخاضع للسيطرة. واعترف بأنه من الصعب بالفعل تحفيز الأوكرانيين البالغين من العمر 45 عاما، في حين أن الأشخاص الذين يبلغون من العمر 25 عاما لا يزالون غير ناضجين، وفخورين بما يكفي ليكونوا مستعدين للقتال. لكن ما لدى كييف من سكان في فنتي 25 عاما و 45 عاما ينفذ حاليا. لذلك، يبدو أن دور المتقاعدين الأوكرانيين هو أن يصبحوا وقودا للمدافع. ليس من قبيل المصادفة أن "المقاتلين" الأوكرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و 70 عاما بدون أي تدريب يستسلمون بشكل متزايد للقوات الروسية.

لكن الذين يقفون وراء المشروع المناهض لروسيا في بلدنا الصديق أوكرانيا لا يهتمون بذلك على الإطلاق. إذ يواصل زملاؤنا الغربيون ملء وتزويد أوكرانيا بالأسلحة والمال ويطالبونها بتحقيق النصر في ساحة المعركة بأي ثمن. مع ذلك، كان من الممكن إنفاق الأموال المخصصة بسخاء لهذه الأغراض بفائدة أكبر بكثير - على أقل تقدير، على الاستثمار في أوكرانيا قبل الحرب وتطوير إمكاناتها لحسن الجوار، بما في ذلك مع روسيا، على أساس دعم التدابير والإجراءات العادية لأي دولة متحضرة، ولا سيما في سياق حماية حقوق الأقليات القومية. وفي أسوأ الأحوال، كان من الممكن إنفاق تلك الأموال على تنفيذ اتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة الأوكرانية الداخلية، بالإضافة إلى مشاريع التنمية في أوكرانيا نفسها، ناهيك عن البلدان الأخرى المحتاجة. غير أن الدول الغربية تفضل تزويد أوكرانيا بالأسلحة والذخيرة، بما في ذلك الذخائر العنقودية واليورانيوم المنضب.

لا يمكن مقارنة حجم المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها لبلدان الجنوب بما خصصه الغرب للأسلحة من أجل الحرب مع روسيا في أقل من عامين. إذ تلقت أوكرانيا أكثر من

الإسرائيلي تنتهاهو إن الأسلحة التي نُقلت من الغرب إلى أوكرانيا اكتُشفت على حدود إسرائيل في وقت مبكر من صيف عام 2023. إن حقيقة وصول الأسلحة إلى الشرق الأوسط عبر أوكرانيا من خلال ممارسات فساد معروفة تماما أكدها عمليا ممثل نظام كييف في هذه القاعة يوم الإثنين (انظر S/PV.9431)، حيث حاول بشكل استباقي ولكن أخرق إلقاء اللوم على روسيا. كما نعلم جميعا، فإن ضمير المذنب يكشف نفسه. وعلى الرغم من النفي الرسمي لتقارير الجيش الإسرائيلي حول اكتشاف ذخيرة تحمل شعار وحدة من القوات المسلحة الأوكرانية المتمركزة في مدينة موكاتشيفو، في منطقة ترانسكارباثيان، أجرى جهاز الأمن الأوكراني عمليات تفتيش في موكاتشيفو في اليوم التالي وقام بسلسلة من الاعتقالات. وكما يقولون، لا داعي للتعليق. لن نتفاجأ إذا ظهرت أسلحة من أوكرانيا في بؤر توتر أخرى.

على هذه الخلفية، تغمر السعادة مصنعي الأسلحة الغربيين. فالطلبات والأرباح في المجمعين الصناعيين العسكريين الأمريكي والبريطاني تزداد بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم العديد من الدول الغربية الوضع الحالي بصورة مغرضة لإعادة تسليح جيوشها، باستبعاد جميع أنواع العتاد والذخيرة بإعطائه للأوكرانيين. لقد رسخت أوكرانيا نفسها بقوة كحقل اختبار للمعدات والتقنيات العسكرية. إذ قررت الولايات المتحدة، بعد مشاهدة دبابات ليوبارد تحترق في أوكرانيا، وفقا لصحيفة آسيا تايمز، استبدال دبابات M1 Abrams بمركبات أخف وزنا وأصغر حجما.

وعلى عكس أوكرانيا نفسها، فإن داعمها الغربيين يستفيدون مباشرة من النزاع. والأوكرانيون، الذين أصبحوا ببادق في الألعاب الجيوسياسية للآخرين، هم الخاسرون الوحيدون في هذا المقام. وإزاء هذه الخلفية، تواجه القوات المسلحة الأوكرانية مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتجديد صفوفها، حيث أن حملة التعبئة التي تقوم بها متوقفة. ليس من قبيل المصادفة أن يبدأ البرلمان الأوكراني مناقشة مشروع قانون لإلغاء القيود العمرية للجنود الأكبر سنا - في الأساس، يريد ما يسمى بخدام الشعب في أوكرانيا إزالة الحد العمري الأعلى للتجنيد حتى تتمكن قواتهم من الخدمة حتى الموت.

من الديون في إطار ما يسمى بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تنفذ منذ عام 1996 وتهدف إلى توفير آليات مختلفة لتخفيف عبء الديون عن البلدان المنخفضة الدخل.

لطالما كان نطاق الانتقائية الإنسانية من جانب البلدان الغربية يبعث على الدهشة. وعلى خلفية التحديات الراهنة في العالم، أظهرت تلك البلدان وجهها الحقيقي. بطبيعة الحال، لم يمر هذا الاختلال بدون أن يلحظه أحد. إذ إن رئيس المكسيك، السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادو، صرح مؤخرا بأنه كان الأجدر بالولايات المتحدة إيلاء اهتمام أكبر لمشكلة القضاء على الفقر في أمريكا اللاتينية، بدلا من دعم النزاع في أوكرانيا. ومن الإيجابي ملاحظة أن بعض الممثلين المسؤولين عن الجناح الإنساني للأمم المتحدة بدأوا التكلم عن تلك المسألة علنا.

وبفضل جهود رعاة أوكرانيا الغربيين، فإنها تغرق في الديون - وفقا لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي، سيتجاوز دينها الخارجي هذا العام 88 في المائة. إن الاقتصاد الذي لا يعتمد سوى على الجيش لا يحقق نموا، ولهذا السبب ينخفض مستوى المعيشة في البلد. وخلافا للحقائق، يواصل نظام زيلينسكي الترويج في الخارج لروايته حول نجاحه المثالي في مكافحة الفساد. وذلك على الرغم من أن من تسمى بالسيدة الأولى لأوكرانيا أنفقت في ليلة واحدة، خلال زيارتها إلى نيويورك في أيلول/سبتمبر، أكثر من مليون دولار - لا شك أن أوكرانيا حصلت عليها من جيوب دافعي الضرائب الأمريكيين والأوروبيين - في واحد من أعلى متاجر المجوهرات في العالم. وتنتقل الأخبار بانتظام أمثلة من هذا القبيل لأفراد من النخبة الأوكرانية ينفقون الأموال بسفه وتبذير في الخارج.

وعلى خلفية فشل الهجوم المضاد الذي يشنه نظام كييف، الذي يدعمه رعاته الغربيون بشكل غير فاعل وأحيانا بشكل فاعل في الاستخدام الفظيع للأساليب الإرهابية، فإنه يحاول الآن ضرب أعيان مدنية في روسيا. وفي الوقت نفسه، تتضح تفاصيل تورط وكالات استخبارات غربية في عدد من هذه الجرائم ولم يحاول أحد إخفاء

80 بليون يورو لهذا الغرض، ليبلغ إجمالي الأموال المخصصة لها 165 بليون يورو. في الوقت نفسه، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد حاليا 363 مليون شخص في العالم في حاجة ماسة إلى نوع من المساعدة الإنسانية. ومن أجل تلبية احتياجات جميع الخطط الإنسانية الخاصة ببلدان معينة هذا العام، تحتاج الأمم المتحدة إلى 55,5 بليون دولار، لم يُتلق منها سوى 32 في المائة حتى نهاية أيلول/سبتمبر.

ومنذ شباط/فبراير 2022، خصص الاتحاد الأوروبي 70 بليون دولار لكيف، بما في ذلك 37,8 بليون دولار في صورة مساعدات إنسانية ومالية. وأنفق ما مجموعه 15 بليون دولار على الإمدادات العسكرية لأوكرانيا، و 17 بليون دولار على إيواء اللاجئين الأوكرانيين في الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه 2023، أعلنت بروكسل عن حزمة مساعدات أخرى لأوكرانيا للفترة 2023-2027، بقيمة 50 بليون يورو. وفي الوقت نفسه، خصص الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 4 بلايين لعمليات صون السلام والأمن في أفريقيا على مدى السنوات الـ 15 الماضية. وسيصل الإنفاق على الأمن الغذائي في المنطقة في الفترة 2023-2024 إلى 4,5 بلايين يورو - بما يقل 11 مرة عن ما وعدت به كييف.

وتتمتع أوكرانيا أيضا بمعاملة تفضيلية فيما يتعلق بالدعم الائتماني فيما بين المؤسسات المالية التي تتمحور حول الغرب مقارنة بأفريقيا ومناطق أخرى في جنوب الكرة الأرضية. إن متوسط حجم برامج صندوق النقد الدولي للبلدان الأفريقية في عام 2023 بلغ 237 في المائة من الحصة النسبية، ولكن بفضل ضغوط المساهمين الغربيين في صندوق النقد الدولي، بلغ نصيب أوكرانيا 677 في المائة من حصتها. ويتجاوز برنامج المساعدة لكيف الذي يبلغ حجمه 15,6 بليون دولار والذي تمت الموافقة عليه في كانون الثاني/يناير حجم قروض صندوق النقد الدولي لجميع الدول الأفريقية لمدة ستة أشهر وبموافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلقت سلطات كييف تمويلا بمبلغ يزيد على 43 بليون دولار - بما يزيد عن نصف المبلغ الإجمالي الذي وافقت عليه مؤسسات بريتون وودز لأفقر البلدان ذات المستويات المرتفعة

قط معرضين للتهديد. إننا نود أن نرى أوكرانيا؛ أوكرانيا التي كان، ولا يزال، لها مستقبل، على عكس نظام النازيين الجدد الإجرامي بقيادة زيلينسكي، الذي أقام، وفقا للسيد أريستوفيتش، نظاما استبداديا داخليا - استبداد رجل جاء إلى السلطة استنادا إلى وعود بتحقيق السلام في دونباس واحترام حقوق الأوكرانيين الناطقين بالروسية، ولكنه فعل العكس تماما. وكلما سارع الرعاة الغربيون لنظام كييف بإدراك ذلك واستخلاص الاستنتاجات اللازمة، كان ذلك أفضل للأوكرانيين الذين تمكنوا من البقاء على قيد الحياة، وكذلك للدول الغربية التي تقوض على نحو متزايد قيمها الخرافية بدعمها الأعمى لنظام زيلينسكي.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنجليزية):
أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، على الإحاطة التي قدمها اليوم. فجهوده المستمرة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة تكتسي أهمية حاسمة.

مضى ما يقرب من شهر منذ أن دعت روسيا إلى عقد جلسة بشأن هذه المسألة (S/PV.9415)، وها نحن نجتمع هنا مرة أخرى بناء على طلب روسيا. وما من شك في أن التصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية يشكل أولوية أمنية دولية طويلة الأمد لدى الولايات المتحدة. غير أننا نعرض على الجهود المعرضة التي تواصل روسيا بذلها لتحويل مجلس الأمن إلى منبر لشن حملتها المتنامية للترويج لمعلومات مضللة. وإنه لأمر في قمة النفاق أن نرى عضوا في المجلس - بل وعضوا دائما - يغزو دولة عضوا أخرى في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ثم يثير تساؤلات حول الحق الأصيل لتلك الدولة العضو ذاتها في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في نفس الميثاق. إن الكرملين يقوض المجلس باستمراره في خطابه النووي غير المسؤول وشراء الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة بشأن ذلك البلد وشراء طائرات مسيرة مسلحة بعينها من إيران في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) والتهديدات المستمرة التي يعرض الأمن الغذائي العالمي لها من خلال تعليقه بشكل انفرادي لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتعريض سفن الشحن في البحر الأسود للخطر.

حقيقة أن المخربين الأوكرانيين الذين قصفوا جسر القرم في تشرين الأول/أكتوبر 2022 تلقوا التدريب على يد القوات الخاصة للمملكة المتحدة. وتزود لندن الجيش الأوكراني بمركبات مسيرة تعمل تحت الماء وتدريب المخربين وتزودهم بالمعلومات الاستخباراتية، مما يجعل المملكة المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة شريكا مباشرا في الجرائم التي يرتكبها نظام زيلينسكي. ومن شأن هذا الدعم والقدرة على الإفلات من العقاب جعل قادة المجلس العسكري في كييف أكثر خبثا وصفاقة. وعلى سبيل المثال، كشف مؤخرا رئيس المديرية العامة للاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع الأوكرانية، كيريلو بودانوف، أن الوحدات الخاصة في بلده حاولت ثلاث مرات الاستيلاء على محطة زابوريجيا للطاقة النووية على الرغم من أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد غروسي، أقر بأن السيد زيلينسكي أكد له شخصيا أنه لن يبلده لن تقوم بأي عمليات ضد محطات الطاقة النووية.

لقد وجهت انتباه أعضاء المجلس إلى جميع الحقائق السابقة الذكر لإعطائهم فكرة أفضل عن الحالة الفعلية في أوكرانيا ومحيطها. وبغية استكمال الصورة، أود أن أضيف أن القوات الروسية نفذت خلال الأيام القليلة الماضية عمليات قتالية نشطة على طول خط المواجهة بأكمله تقريبا. ولذلك، يمكن بالفعل اعتبار ما يسمى بالهجوم الأوكراني المضاد منتهيا رسميا. ومن المؤسف أن التكلفة التي تكبدتها أوكرانيا هي تعبئة نظام كييف لعشرات الآلاف من المجندين الذين لم يرغب معظمهم في القتال في المقام الأول - والذين تمكن المحظوظون منهم من الاستسلام والبقاء على قيد الحياة - فيما دُمّرت مئات الوحدات من المعدات الغربية. وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن لنظام كييف أن يتباهى به خلال الأشهر الأربعة الماضية. وبدلا من إنهاء المذبحة، يواصل زملأونا الغربيون تزويد نظام كييف بالأسلحة وإطالة أمد المعاناة، بنفس الطريقة التي يطيل بها تاجر المخدرات معاناة المدمن. إن هدفهم هو إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بروسيا من خلال أوكرانيا وجعل البلد غير صالح للسكن قدر الإمكان، على الرغم من أن أوكرانيا والأوكرانيين - أولئك الذين يعيشون في سلام مع جيرانهم ويحترمون حقوق جميع مواطنهم من دون تمييز - لم يكونوا

تطوير برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ومرة أخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جهودها لنقل الأسلحة إلى روسيا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى العودة للالتزام بصون السلام والأمن والوفاء بالتزاماتها بالتقييد بحظر الأسلحة الذي تقرضه الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لاعتماده.

بيد أن روسيا، وكما نعلم جميعا جيدا، تواصل انتهاك قرار مجلس الأمن 2231 (2015) من خلال شراء طائرات مسيرة هجومية بعينها من إيران لاستخدامها ضد أوكرانيا. وقد تشاطرت الولايات المتحدة وثائق ومعلومات مستفيضة مع كل عضو من أعضاء المجلس. ويوم أمس، شاركنا مع المملكة المتحدة في استضافة عرض في مقر بعثتنا هنا في نيويورك لعقاد إيراني عُثر عليه. وتستخدم الطائرات الإيرانية المسيرة المشتراة بشكل غير قانوني في شن هجمات على الهياكل الأساسية الحيوية والمدنية، بما في ذلك الموانئ التي تستخدمها أوكرانيا لتصدير الحبوب إلى بقية العالم. وعليه، فإن سعي الكرملين بإصرار لشراء الأسلحة في انتهاك صارخ ومتكرر لقرارات مجلس الأمن، وأكرر التي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لها، لهو التهديد الحقيقي للسلام والأمن الدوليين.

وستواصل الولايات المتحدة دعم دفاع أوكرانيا عن نفسها، بما في ذلك من خلال إمدادها بالأسلحة والمعدات التي تمكنها من الدفاع عن أراضيها وحماية شعبها من الحرب التي شنتها روسيا عليها دون مبرر ولا سابق استقزاز. وسنواصل فضح جهود روسيا غير المشروعة للحصول على العتاد العسكري من إيران أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو أي دولة أخرى مستعدة لدعم حرب روسيا على أوكرانيا. ونجدد مرة أخرى دعواتنا لروسيا للامتثال لالتزاماتها تجاه مجلس الأمن. ومرة أخرى ندعو روسيا إلى إعادة الالتزام بمسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في المجلس. ومرة أخرى ندعو روسيا إلى سحب قواتها من أوكرانيا، والقيام بذلك على الفور.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد أديديجي إيبو، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد نيكسون.

ومن السخف أن تطلب روسيا عقد جلسة هنا اليوم لمناقشة الآثار المترتبة على احتمالات حل النزاع المتعلق بأوكرانيا عندما تكون روسيا هي من شنت الغزو الشامل لأوكرانيا وعندما تكون هي من بيدها أن تنتهي الحرب اليوم ببساطة عن طريق سحب قواتها. لقد اجتمعنا يوم الإثنين الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.9431) لمناقشة تدمير روسيا لقرية غروزا الأوكرانية، وهو مجرد مثال واحد فقط على هجماتها التي لا هوادة فيها التي تتسبب في مقتل الأبرياء وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية. إن غزو روسيا لأوكرانيا وما تشنه من هجمات مستمرة عليها منذ أكثر من 18 شهرا هما التهديد الحقيقي للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، تريد روسيا منا أن نعتقد بدلا من ذلك أن تقديمنا المساعدات لأوكرانيا لنساعدها في الدفاع المشروع عن النفس هو الذي يطيل أمد الحرب التي بدأتها روسيا.

وفي غضون ذلك، تشتري روسيا الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والطائرات المسيرة من إيران في انتهاك مباشر لقرارات المجلس لكي تواصل حربها الهجومية. وتلك هي التهديدات الحقيقية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والنظام العالمي لعدم الانتشار والاستقرار الإقليمي التي ينبغي أن يناقشها المجلس. وفي الأسبوع الماضي، نشر مشروع "ما وراء الموازي (Beyond Parallel)"، وهو مشروع تابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، صورا النقطة السوائل في 5 تشرين الأول/أكتوبر لقرابة 73 عربة سكة حديد في محطة تومانغانغ للسكك الحديدية في راسون، وهي مدينة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حدودها مع روسيا. ويمثل ذلك الرقم مستوى غير مسبوق من حركة عربات السكك الحديدية المخصصة للشحن في المحطة. وخلص التقرير إلى أن "الزيادة الهائلة في حركة النقل بالسكك الحديدية تشير على الأرجح إلى قيام كوريا الشمالية بإمداد روسيا بالأسلحة والذخائر".

وللتذكير، تحظر قرارات مجلس الأمن على جميع الدول الأعضاء شراء الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فيمكن لبيونغ يانغ أن توجه أي إيرادات تحصل عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات النقل هذه لمواصلة

قفزة حقيقية إلى الأمام، وندعو كل عضو في المجتمع الدولي إلى المشاركة من أجل إعادة ربط منظمتنا بمهمتها الأساسية، ألا وهي إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب.

فيجب أن تتوقف الحرب في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن. ولا بد من وقف المعاناة والدمار. ولا يمكن القيام بذلك إلا بتفعيل قنوات الدبلوماسية ومن خلال التفاوض. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي إليها الأطراف المتحاربة، إلى تهيئة الظروف التي تمكن من الحوار والتفاوض من أجل إسكات البنادق في أوكرانيا وضمان التعايش السلمي بين جميع الأطراف.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للسيد أديجي إييو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على رؤيته المستتيرة للحالة في أوكرانيا. كما أعرب عن شكري للسيد غارلاند نيكسون على وجهة نظره بشأن الحالة.

لقد دأبت موزامبيق على تسليط الضوء على الآثار السلبية لاستمرار عمليات نقل الأسلحة على الحل المحتمل للنزاع في أوكرانيا. وإذ نقر بالحق السيادي لكل دولة في الدفاع عن النفس، نود أيضا أن نشدد على أنه يتحتم احترام جميع البروتوكولات المعمول بها والاتفاقيات الدولية لتحديد الأسلحة بغية ضمان السلم والأمن العالميين. وذلك أمر حاسم لمنع النقل غير المنظم للأسلحة، الذي يمكن أن يؤدي إلى الانتشار غير المقصود لتلك الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. وهناك خطر لا مفر منه يتمثل في أن يؤدي التدفق غير المقيد للأسلحة إلى تأجيج العنف وتوجيهها توجيهها خاطئا، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين الكيانات الخطأ. وعلاوة على ذلك، فإن تداعيات عمليات النقل المتهور للأسلحة يمكن أن تطيل أمد النزاع وحدته، وتقلل من الآمال في السلام، وأن يكون لها أثر سلبي متتالي على جهود المجتمع الدولي الأوسع نطاقا الرامية إلى صون السلم والأمن. ولذلك، فإن البحث عن حلول مستدامة مسؤولة عالمية مشتركة.

وما فتئنا ندعو باستمرار إلى التوصل إلى حل دبلوماسي وتفاوضي. وما زلنا نعتقد أنه السبيل الوحيد لحل النزاع وإرساء الأساس

يساورنا قلق بالغ إزاء تكثيف عمليات القصف وغيرها من الهجمات في الأسابيع الأخيرة على البنية التحتية المدنية والسكان والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك وحدات تخزين الحبوب. وسواء كانت الضربات العشوائية هجومية أو مضادة للهجمات، فإنها لا تستثني الأطفال أو النساء أو المسنين، كما رأينا في الهجمات الأخيرة في قرية هروزا. إن إعادة تشكيل التحالفات والتقاربات العسكرية، فضلا عن التغييرات التي أدخلتها بعض البلدان على سياساتها المتعلقة بالأسلحة، علامات مثيرة للقلق على حجم التراجع عن الالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نتأكد من أن التزام أنفسنا بمهمة مجلس الأمن، الذي هو مجلس الأمن وليس مجلس حرب. وفي ذلك الصدد، فإن دعوة الأمين العام، التي أيدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي تطلب من الدول تطبيق قواعد دولية جديدة فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، يجب أن تشرك جميع أعضاء المجتمع الدولي لأن تلك الأسلحة تصيب أهدافها بشكل عشوائي وتؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، بما في ذلك بعد انتهاء النزاعات. ومن خلال الحد من استخدامها، سنساعد على الحد من آثارها اللاإنسانية. وندعو الأطراف المتحاربة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وغني عن القول أن تحديد معايير وخطوط حمراء جديدة على الصعيد العالمي أولوية مطلقة في السياق الحالي، الذي يتسم بتجدد النزاعات، لا سيما في الشرق الأوسط. ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لمنع آثار التداول الواسع النطاق للأسلحة التقليدية من خلال تكثيف تدابير التعقب ووضع العلامات.

ويشعر بلدي بالقلق إزاء ملاحظة الاتجاه نحو تطبيع استخدام القوة العسكرية مع زيادة اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل وإعادة التسلح على نطاق واسع، وإزاء مراجعة بعض البلدان لعقيدتها العسكرية مع اهتمام واضح بالردع النووي. فذلك التراجع الخطير يتناقض مع الجهود التي انخرطنا فيها معا والتي تتجلى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر زاوية الهيكل الدولي لنزع السلاح. ومن الضروري تحقيق

حددها الميثاق، مثل السيادة والسلامة الإقليمية. ويتقهم المجتمع الدولي أيضا الأسباب الجذرية للأثار السلبية التي خلفها هذا النزاع على العالم. وهي تتبع بالكامل من انتهاك روسيا لميثاق الأمم المتحدة. وليست هناك حاجة لتعقيد الأمور بسبب تحريف روسيا للمسائل.

إن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري أثناء الحرب، ملتزمة التزاما قويا بالجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هو بالضبط أحد هذه الجهود الهامة، ويجب تحقيقه بدون مزيد من التأخير. وفي ذلك الصدد، نشعر بقلق عميق إزاء إعلانات روسيا الأخيرة بشأن إمكانية إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء إمكانية التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية. وفي القمة الأخيرة بين روسيا وكوريا الشمالية، تم الإعلان عن اتفاقهما على التعاون الاستراتيجي والتكتيكي. ونحن نراقب عن كثب ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى انتهاك قرارات مجلس الأمن - وهو ما قد يؤدي إلى خرق آخر للقواعد من جانب عضو مسؤول في المجلس. وينبغي ألا ينخرط أي بلد في تعاون من شأنه أن يقوض نظام عدم الانتشار الذي نثمنه جميعا.

ويتضح من هذه الحقائق أنه من الطبيعي تماما القول بأن أي دعوة للسلام ينبغي أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة وأن تلتزم به وأن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن أي دعوة لوقف إطلاق النار لا بد أن توجه إلى روسيا، التي تخرق القواعد.

وينبغي لروسيا أن تكف عن تقديم ادعاءات لا معنى لها في هذه القاعة وأن تحترم ميثاق الأمم المتحدة فورا. وينبغي لها أن تفعل ذلك الآن.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيد إيبيو على إحاطته القيمة، وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

لسلام دائم ومستدام بين الدول المعنية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري إعطاء الفرصة لجميع السبل ومبادرات السلام وتدابير بناء الثقة. وعندما تستعاد الثقة، سيظهر الطريق إلى السلام بصورة طبيعية. وتعيد موزامبيق تأكيد موقفها الثابت وتحث الأطراف المعنية، أولا، على وقف الأعمال القتالية فورا؛ وثانيا، العودة إلى المفاوضات المباشرة بحسن نية؛ وأخيرا، تبني استراتيجية إيجابية وشاملة وقائمة على النتائج تركز على المزايا التعاونية بدلا من الموقف التنافسي الضيق.

وفي الختام، يحتاج العالم والمجلس إلى وضع حد لهذا النزاع حتى يتمكننا من التصدي للتحديات الناشئة الأخرى والملحة بنفس القدر.

السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد أديجي إيبيو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومقدم الإحاطة الآخر على إحاطتهما.

اليوم نسمع مرة أخرى نفس الادعاءات من قبل روسيا. وأود أن أكرر التأكيد على الطابع الحقيقي لهذه الحرب العدوانية. من الواضح أن روسيا بلد ينتهك ميثاق الأمم المتحدة في هذه الحرب العدوانية. وأوكرانيا بلد يمارس حقه في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في الميثاق. فأحدهما مخالف للقواعد والآخر يدافع عن القواعد، ودعمنا لأوكرانيا هو أيضا دفاع عن الميثاق. وظلت تلك الحقائق هي ذاتها طوال الوقت منذ شباط/فبراير 2022.

وحتى الآن، بعد العديد من الأحداث والمآسي، لم تتغير. ولذلك فإننا ندعو روسيا إلى الانسحاب فورا ومن دون شروط وإنهاء هذا الانتهاك للميثاق. ولا ينبغي تقديم أي دعم، بما في ذلك نقل الأسلحة، إلى روسيا. فسيكون من غير المقبول بصفة خاصة أن تنتهك روسيا قرارات مجلس الأمن القائمة بينما تتلقى ذلك الدعم.

لقد بررت روسيا العدوان على أوكرانيا بنفسها من خلال تطهيره على أنه نزاع واصمة نفسها ضد ما يسمى بنظام كيبف وداعميه الغربيين. بيد أن محاولات روسيا لتضليل المجتمع الدولي باءت بالفشل، حيث أعربت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجمعية العامة عن رغبتها في التمسك بالمبادئ التي

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد إيبو على إحاطته.

قبل أربعة أيام، عقدنا اجتماعا طارئا في أعقاب غارة بقيادة روسية على مبنى في قرية غروزا الأوكرانية (انظر S/PV.9431). وقد أدانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس والأمين العام ذلك الانتهاك للقانون الدولي الإنساني. وتسبب الهجوم في إصابة 52 مدنيا على الأقل.

وتحاول روسيا مرة أخرى صرف الانتباه عن الجرائم التي ترتكبها. ولا أحد يعتقد أن الدعم المقدم لأوكرانيا هو أصل النزاع أو سبب استمراره.

كانت روسيا هي من أخذ على عاتقه إثارة هذه الحرب. وكانت روسيا هي من هاجم أوكرانيا في تحد لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وردا على ذلك العدوان وحده، قررت بلدان عديدة، بما فيها فرنسا، مساعدة أوكرانيا في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتلتزم فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، بتقديم المساعدة السياسية والإنسانية والعسكرية إلى أوكرانيا. ونحن نزود البلد بالمنظومات التي تمكنه من الدفاع عن نفسه، ولا سيما ضد الهجمات العشوائية على بنيته التحتية الحيوية والسكان المدنيين. وتتم عمليات تسليم الأسلحة هذه في امتثال صارم لالتزاماتنا الدولية، من حيث مراقبة عمليات نقل الأسلحة ومنع تحويل وجهتها.

إن هذه الحرب مستمرة لما يقرب من 20 شهرا، مما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم وتفاقم انعدام الأمن الغذائي للسكان الأشد ضعفا. إن ما يقوض فرص حل هذه الأزمة هو استمرار عدوان روسيا غير القانوني، باستخدام أسلحة، حصلت على بعضها، في انتهاك لقرارات المجلس، من إيران وكوريا الشمالية.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف عدوانها وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، كما طلبت محكمة العدل الدولية في 6 آذار/

إن القدرة على تطوير القدرات الدفاعية أمر أساسي بالنسبة لحق الدفاع عن النفس الذي تمتلكه جميع الدول الأعضاء. وتتطوي هذه الأنشطة على بعض المخاطر، ومع هذه المخاطر تأتي مسؤوليات التخفيف من حدتها. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على أهمية اتخاذ تدابير لحماية الأسلحة أثناء نقلها وتخزينها ونشرها.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الدول الأعضاء، لوضع المعايير وأفضل الممارسات سعيا إلى تعزيز سلامة الأسلحة على الصعيد العالمي. ويشمل ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على النحو الذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ويهيئ النزاع المسلح والفوضى التي كثيرا ما تصاحبه مجموعة من الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب غير متوقعة ومؤسفة. ولذلك، تحت دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الأطراف على التخفيف من المخاطر المرتبطة بنقل الأسلحة وتخزينها ونشرها، ولا سيما في حالات النزاع المسلح. وفي نهاية المطاف، فإن أكثر الطرق فعالية للتصدي للمخاطر المرتبطة بنقل الأسلحة وتخزينها ونشرها في وقت الحرب هي وضع حد نهائي للنزاع.

وكما فعلنا من قبل، وسنظل نفعل، نحث جميع أطراف النزاع في أوكرانيا على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إن حماية المدنيين والأعيان المدنية أمر بالغ الأهمية.

وعلى الرغم من أن أعداد القتلى والجرحى والمدنيين النازحين تقدم تنكيرا صارخا بالتكلفة التي ألحقتها هذه الحرب بشعب أوكرانيا، إلا أن الصدمة غير المرئية والآثار طويلة الأمد على السكان ستترك أيضا بصماتها التي لا تمحى.

وتقف دولة الإمارات العربية المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الشركاء في السعي إلى الحوار والدبلوماسية وتمهيد الطريق نحو سلام عادل ومستدام يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

أعداداً متزايدة من النزاعات والمناوشات. وتستحق الأسباب الكامنة وراء ذلك تفكيراً جاداً. وندعو المجتمع الدولي إلى التمسك بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، والدعوة إلى التعايش السلمي وتعزيز الحوار والمصالحة، واتخاذ تدابير فعالة من أجل نزع فتيل النزاعات والمشاكل وتحقيق السلام الدائم والأمن المشترك.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيد إيبيو، على إحاطته. كما أحطنا علماً بملاحظات السيد نيكسون.

تأتي جلسة المجلس هذه بشأن أوكرانيا في أعقاب جلسة عقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع في أعقاب الهجوم المميت في هروزا (انظر S/PV.9431). وقد أعربت أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس عن قلقها إزاء الأثر المدمر للعدوان العسكري الروسي على السكان المدنيين في أوكرانيا وأشاروا إلى أن المدنيين والبنية التحتية المدنية محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. لقد سمعنا الدعوة إلى إنهاء العدوان العسكري بصوت عالٍ وواضح. ويمكن لروسيا أن تضع حداً له، في أي وقت، وبذلك تقضي على المخاطر المرتبطة بشحنات الأسلحة التي تشعر بالقلق إزاءها. وندعوها مرة أخرى إلى وقف تصعيد الحالة ووقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير.

وينبغي ألا نخطأ أبداً بين المعتدي والمعتدى عليه. ينتهك العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وترفض سويسرا أي محاولة لتبرير ذلك العمل أو التوصل من المسؤولية عن عواقبه. إن حظر استخدام القوة وتوسيع الأراضي بالقوة مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولأوكرانيا، شأنها شأن جميع الدول، الحق في كفالة أمنها والدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

وفيما يتعلق بشحنات الأسلحة، من الأهمية بمكان أن تحترم الدول التزاماتها. ويساورنا بالغ القلق إزاء تآكل هيكل تحديد الأسلحة وعدم الامتثال لقواعد معينة في ذلك الصدد. يشمل ذلك انتهاك قرارات المجلس، سواء من خلال نقل إيران غير القانوني للطائرات بلا طيار إلى روسيا أو النقل المزعوم للأسلحة والذخائر إلى روسيا من جمهورية

مارس 2022، وكما طلبت الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة مراراً وتكراراً. هذا هو الشرط لإقامة سلام عادل ودائم، يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما.

مع استمرار الأزمة الأوكرانية، لا يزال الوضع في الميدان متوتراً وتستمر الآثار غير المباشرة في الانتشار. ولا يزال عدد كبير من الأسلحة والذخائر يتدفق إلى ساحة المعركة. وتتنوع هذه الأسلحة ونطاقها يتسع، كما أن الأسلحة أصبحت أكثر فتكاً. وقد أدى ذلك إلى تفاقم قسوة الحرب البرية وخطرها وعدم القدرة على التنبؤ بها، مما جعل الأمل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الحرب أبعد من الآن.

وقد ذكر ممثل الأمانة العامة مراراً وتكراراً في إحاطته لمجلس الأمن أن تدفق الأسلحة والذخائر إلى مناطق النزاع قد يؤدي إلى خطر الانتشار وأنه ينبغي اعتماد تدابير رقابة صارمة. وندعو جميع الأطراف المعنية بالأزمة الأوكرانية إلى اتخاذ موقف مسؤول، وإيلاء مزيد من الاهتمام وبذل كل جهد ممكن لمنع خطر انتشار الأسلحة والذخيرة، ولا سيما لمنع وقوعها في أيدي الإرهابيين أو الجهات الفاعلة من غير الدول، والحيلولة دون حدوث اضطرابات جديدة في منطقة جغرافية أوسع من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التشريد وفقدان المزيد من الأرواح البريئة.

ومثل العديد من الدول التي تأمل في رؤية السلام، أكدت الصين مراراً وتكراراً أن الحوار والتفاوض هما الوسيلتان الأساسيتان لوقف القتال واستعادة السلام. وستواصل الصين الوقوف إلى جانب السلام والحوار، وتعزيز الحوار والمباحثات مع جميع الأطراف، وبناء التآزر داخل المجتمع الدولي بهدف تعزيز السلام والحوار، ولعب دور إيجابي وبناء في العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن العالم الذي نعيش فيه يشهد اقتران التغيير بالفوضى مصحوباً بقدر كبير من الاضطراب والقلق. فمن آسيا إلى أفريقيا، ومن أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، نشهد

خلال عدوانها، لا تزال روسيا مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن دواعي القلق البالغ أن أعمال العنف الشائنة هذه ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا قد استمرت بلا هوادة. وكانت الهجمات الصاروخية الأخيرة المروعة على المدنيين الأبرياء التي شنتها روسيا في هروزا قبل بضعة أيام فقط من أكثر الهجمات دموية منذ بداية العدوان. لقد كانت تذكرياً قائماً وصارخاً بحالة الخوف التي يتعين على الشعب الأوكراني التعامل معها على أساس يومي، ولا يمكننا التعامل معها على أنها جزء من الوضع الطبيعي الجديد.

ووفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فقد وقع في أوكرانيا منذ شباط/فبراير 2022 ما لا يقل عن 9 700 وفيه في صفوف المدنيين. وأصيب حوالي 18 000 آخرون بجروح، معظمهم نتيجة لاستخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق، بما في ذلك القصف بالمدفعية، ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة، والقذائف الانسحابية والتساربية، والغارات الجوية. ومع اشتداد حدة النزاع، اشتدت الحالة الإنسانية على أرض الواقع. لقد جلبت الحرب دماراً هائلاً للخدمات والبنية التحتية الأساسية، وخصوصاً في مجالات المياه والرعاية الصحية والتعليم. علاوة على ذلك، أعاققت مئات الحوادث الأمنية التي تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية العمليات في عام 2023، وعلى الأخص في المناطق الخاضعة للاحتلال الروسي. وتشدد مألطة مرة أخرى على التزامات الطرفين بحماية المدنيين، وتيسير تدفق المساعدة الإنسانية، والتوقف فوراً عن استهداف الأعيان المدنية التي لا غنى عنها لسكان أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ أيضاً إزاء إعلان الاتحاد الروسي مؤخراً بشأن إمكانية إعادة النظر في تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الختام، أكرر إدانتنا الشديدة بأشد العبارات الممكنة للعدوان الروسي على أوكرانيا. ونحتّ الاتحاد الروسي مرة أخرى على إنهاء أعماله العدائية وسحب قواته العسكرية ومعداته ووكلائه من كامل أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً.

كوريا الشعبية الديمقراطية. يتطلب أمننا المشترك رؤية أوسع لهذا المفهوم، ونؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام في خطته الجديدة للسلام التي تسعى إلى تخفيض التكلفة البشرية للأسلحة، ولا سيما بتوفير حماية أفضل للمدنيين في المناطق المأهولة بالسكان من مناطق النزاع. وتمشياً مع ذلك الهدف، جعلت سويسرا من إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المناطق المدنية أولوية من أولويات عملها في أوكرانيا. ونحن ملتزمون بإعادة إعمار أوكرانيا وسنواصل أيضاً التزامنا بالاحترام الكامل للقانون الدولي والمساءلة. ونؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا وفقاً لمبادئ الميثاق.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الممثلة السامية إيبو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، والسيد نيكسون على مشاطرتنا آراءه.

إن موقفنا من أخطار تدفقات الأسلحة الخارجة عن السيطرة وأثرها في الأجل الطويل على السلام الإقليمي موقف ثابت وطويل الأمد. كما أن موقفنا من حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والحاجة إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا لبس فيه. غير أن الهدف من هذه الجلسة التي دعا إليها الاتحاد الروسي هو محاولة أخرى لتحويل المسؤولية عن الحرب العدوانية الروسية. إنه يحاول بخبث تشويه الواقع في محاولة لتصوير المعتدي على أنه الضحية والضحية على أنه المعتدي.

ويجب ألا يغيب عن بال المجلس السبب الحقيقي لهذه الحرب. في 24 شباط/فبراير 2022، شن الاتحاد الروسي غزواً واسع النطاق دون سابق استفزاز وبلا مبرر على جارتها أوكرانيا ذات السيادة. وبقيامه بذلك، يكون قد انتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، في حين يُعرض الأمن الأوروبي للخطر. يجب أن نتذكر أيضاً أن أوكرانيا لم تشن أو تهدد بشن هجوم على روسيا في أي مرحلة. ونؤمن إيماناً راسخاً بوجود حماية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وبالمثل، نشدد على حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن

وسيوصل الأوكرانيون عن حق القتال بشراسة للدفاع عن أرضهم مهما طال الأمر، والعالم متحد في دعم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وهذا لن يتغير. ولكن المساعدة الدولية لروسيا غير قانونية وغير أخلاقية. ولهذا السبب، تعتمد روسيا على الدول الخاضعة لجزاءات شديدة مثل إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمساعدة في شراء الأسلحة. وقد قتلت الطائرات الإيرانية المسيرة التي يستخدمها الروس مدنيين وتسببت في أضرار اقتصادية واسعة النطاق في جميع أنحاء أوكرانيا. وتتفاوض روسيا لإبرام صفقات لشراء كميات هائلة من الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستخدامها ضد أوكرانيا. وتسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدورها، إلى الحصول على التكنولوجيا العسكرية لتعزيز برنامجها غير القانوني للأسلحة، مما يزيد من زعزعة استقرار المنطقة. وتشكل تلك الصفقات خطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين وتنتهك العديد من قرارات المجلس التي صوتت روسيا نفسها مؤيدة لها.

قال السفير الروسي إننا لم نقترح حلاً. هذا غير صحيح وسأقترح مرة أخرى. بادئ ذي بدء، يجب على روسيا إنهاء غزوها غير القانوني وسحب قواتها من الأراضي ذات السيادة الأوكرانية. إن الأمر ليس معقداً. وهذا ما طالبت به الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. ويمكن تحقيق السلام العادل والدائم من خلال المبادئ العامة التي حددها الرئيس زيلينسكي على أساس الميثاق. والدعم الدولي لمبادرته أخذ في الازدياد وتفتخر المملكة المتحدة بدعم تلك الجهود.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

أود أن أكرر التأكيد على جميع النقاط التي أثارها وفد بلدي في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 12 أيلول/سبتمبر بشأن نفس الموضوع (انظر S/PV.9415) وفي جميع الجلسات التي سبقتها. وأؤيد، على وجه الخصوص، الملاحظات والتوصيات التي قدمها مكتب شؤون نزع السلاح فيما يتعلق بالمخاطر التي تشكلها تدفقات

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيد إيبو على إحاطته المفيدة جداً.

لقد قدمت روسيا العديد من الأعذار في المجلس حول ما كان من المفترض أن تحققه حربها العدوانية غير المشروعة. وادعت أن غزوها كان دفاعياً وتولّد من الرغبة في حماية الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وادعت أن الأمر يتعلق باجتثاث النازية. ولكن الآن، بعد ما يقرب من 600 يوم من عملياتها الخاصة التي كانت لتستمر ثلاثة أيام، أصبحت خطة روسيا الحقيقية للسلام واضحة تماماً. في الأسبوع الماضي، بعد الضربات الروسية التي لا هوادة فيها على البنية التحتية المدنية، قال الرئيس بوتين إن الاقتصاد والجيش الأوكرانيين سينهاران في غضون أسبوع دون مساعدة الدول الأخرى. هذا هو الحل الذي تسعى روسيا جاهدة إلى تحقيقه - الإخضاع الكامل لدولة عضو في الأمم المتحدة. وتزعم روسيا أن الدعم الغربي هو الذي يقف في طريقها. ولكن بقدر ما نحن فخورون بمساعدة أوكرانيا، فإن شجاعة ووحدة الشعب الأوكراني هي التي ستضمن فشل روسيا وانتصار أوكرانيا. والحقيقة هي أن حرب روسيا كانت بالفعل فاشلة - إنها حرب مخزية تاريخياً.

ويعرف الشعب الأوكراني حق المعرفة ما الذي يعنيه الغزو الروسي بالنسبة له. لقد شهد النزاع حتى الآن ارتكاب أكثر من 000 100 جريمة حرب مزعومة، بما في ذلك قتل مدنيين وتعذيبهم والهجمات غير المشروعة على البنية التحتية المدنية بالأسلحة المتفجرة. كما ارتكبت القوات الروسية أعمال تعذيب وعنف جنسي وجنساني وقتلتها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية على نطاق واسع. وأظهرت الاستفتاءات الصورية أن إعمال حق الشعب في تقرير المصير، في نظر روسيا، لا يتحقق إلا على أسنة الرماح الروسية. وفي الوقت نفسه، تُظهر التضحية القاسية بألاف عديدة من القوات الروسية قيمة الشعب الروسي في نظر حكومته.

إن المساعدة الدولية لأوكرانيا ليست هي ما يطيل أمد هذه الحرب. والحقيقة هي أن الأهداف العسكرية الروسية مستحيلة التحقيق.

المسار إلى مستخدمين غير مقصودين المرتبط بنقل الأسلحة التقليدية. وبتشاطر القلق إزاء المسائل التي أثارها نائب الممثلة السامية ونشكر أيضا مقدم الإحاطة من المجتمع المدني، السيد نيكسون، على تشاطر آرائه مع مجلس الأمن.

في أيلول/سبتمبر، عندما اجتمع المجلس للتداول بشأن هذا الموضوع، أعرب وفد بلدي عن قلقه العميق إزاء العدوان المستمر من جانب الاتحاد الروسي على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية (انظر S/PV.9415). ولأحظنا على وجه الخصوص تدهور الحالة الإنسانية وآثار الحرب على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وإذ نجتمع في القاعة اليوم، فإن شواغلنا قد زادت بلا شك بسبب الأعمال الفظيعة التي ترتكب ضد شعب أوكرانيا. فلا يزال المدنيون والبنية التحتية المدنية يتعرضون للهجوم على الرغم من الحظر الواضح لمثل هذه الهجمات بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد سُجل الهجوم الصاروخي على غروزا في 5 تشرين الأول/أكتوبر باعتباره واحدا من أكثر الهجمات دموية على المدنيين طوال الحرب بعد أن ثبت أنه قضى على ثلث سكان القرية. وأسفرت هجمات أخرى أبلغ عنها في خاركييف، من بين مناطق أخرى، عن مقتل الكثيرين، بمن فيهم الأطفال.

وبعد مرور ما يقرب من 600 يوم على بدء الهجوم الوحشي على أوكرانيا، يتضح لنا أن استعمال القوة ليس الخيار الأكثر استراتيجية للنهوض بالمصالح الفردية أو الجماعية للدول، ناهيك عن كونه محظورا بموجب القانون الدولي. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن حل النزاع بين البلدين إلا من خلال الحوار، وليس بالوسائل العسكرية. وللأسف، يبدو الآن أنه لا يوجد التزام لدى الطرفين باستئناف المفاوضات بحسن نية، كما أن الأعمال مثل تلك التي ذكرتها تجعل فرص التوصل إلى حل سلمي في الأجل القريب أبعد منالاً بصورة متزايدة.

وتضع النزاعات المختلفة المحتمدة في جميع أنحاء العالم نظامنا الدولي ومجلس الأمن، المكلف بالمساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين، تحت ضغط هائل. ويلزم الآن اتخاذ إجراء عاجل لمنع زيادة احتدام النزاع واستعادة الظروف اللازمة للتعايش السلمي والتعاون

الأسلحة والذخائر والتدابير اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر. وأود اليوم أن أدلي بنقطين إضافيتين أعتبرهما هامتين.

تتعلق النقطة الأولى في بياني بانتشار الخطاب التحريضي، الذي يمكن أن يهدد السلام والأمن الدوليين في أماكن تتجاوز كثيرا حدود أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، هناك زيادة مستمرة في الخطاب النووي الضار منذ أن بدأت روسيا غزوها. كما أن ذلك الخطاب ليس مجرد كلام، مما يجعل الحالة أكثر إثارة للقلق. وفي هذا السياق، تدعو إكادور جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز الهيكل الدولي لنزع السلاح بالتصديق على المعاهدات القائمة ذات الصلة أو الانضمام إليها. وتدعو إكادور الدول الموقعة على تلك المعاهدات والأطراف فيها إلى الامتناع عن إضعافها، بما في ذلك في حالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نحث أيضا على دخولها حيز النفاذ.

وتتعلق النقطة الرئيسية الثانية بما نوقش في جلسة المجلس المعقودة يوم الإثنين، 9 تشرين الأول/أكتوبر، التي عُقدت بناء على طلب أوكرانيا وفقا للمادتين 34 و 35 من ميثاق الأمم المتحدة، نتيجة للهجمات على غروزا في منطقة خاركييف (انظر S/PV.9431). ونكرر إدانتنا لتلك الهجمات ونشدد على الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومات الأسلحة المضادة للطائرات في حماية السكان المدنيين. ويجب أن يكون أي نقل للأسلحة قائما على الحاجة إلى حماية السكان المدنيين والدفاع عن السلامة الإقليمية للبلد.

أخيرا، ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن قلقها هذا الصباح إزاء تصاعد العنف والنزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نحث الاتحاد الروسي على وقف هجماته على المناطق السكنية والمكتظة بالسكان وندعوه إلى وقف غزوه بغية إعطاء فرصة للحلول السلمية على أساس احترام السلامة الإقليمية والمبادئ الأخرى للميثاق.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية، على إحاطته وعلى تذكيرنا بالتدابير اللازمة للتصدي لخطر الانتشار وتحويل

جميع أنحاء العالم. وما زلنا ملتزمين بدعم أوكرانيا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا في دفاعها عن بلدها، وعن الميثاق والسلام والأمن في أوروبا والنظام الدولي القائم على القواعد.

تشكل المادة 51 من الميثاق أساسا قانونيا واضحا لفرادى الدول لتقديم أي مساعدة لبلد يمارس حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس والدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية. ونؤكد من جديد أن نقل الأسلحة إلى أوكرانيا قد جرى وفقا للتشريعات الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والالتزامات الناشئة عن تلك الصكوك، ومن خلال تقييم خطر تحويل وجهتها. وفي المقابل - وهنا فرق صارخ آخر - تستخدم روسيا طائرات إيرانية بدون طيار، نقلت بشكل غير قانوني وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وهناك ادعاءات خطيرة بأن روسيا يزودها أيضا بلد آخر يخضع لجزاءات مجلس الأمن بالأسلحة والذخيرة - هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. دعونا لا ننسى أنه بينما تحاول روسيا تحويل الانتباه إلى إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا، فإنها تستغل الغذاء والطاقة ووسائل الإعلام وكل شيء ممكن كسلاح.

وختاما، نكرر دعوتنا إلى روسيا لوقف الحرب، وسحب قواتها من أوكرانيا، واحترام السلامة الإقليمية لذلك البلد، والدخول في حوار من أجل إيجاد حل من خلال المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

أشكر السيد إيبو على إحاطته المهمة والسيد نيكسون على مشارطتنا آراءه اليوم. وأرحب بحضور وفد أوكرانيا هذه الجلسة.

إن موقفنا معروف جيدا، ولم يتغير منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة، في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9424). تؤيد البرازيل الحق الأصيل لجميع الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس في حالة نشوب نزاع مسلح، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذا ينطبق على أوكرانيا.

لكن عمليات نقل الأسلحة والذخائر الهائلة إلى مناطق النزاع تشكل مخاطر جسيمة وطويلة الأمد تهدد السلام والأمن. إن إدخال

المتبادل، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ونحث على تكثيف الجهود الدبلوماسية لتيسير بدء عملية حوار ذات مصداقية بين الأطراف وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وفي هذا الصدد، نشجع الهيئات الإقليمية التي تشكل أطرافا فاعلة رئيسية في الهيكل الأمني الأوروبي على إعادة تفعيل مشاركتها. ولا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن تحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا بجعل قيم ومقاصد الميثاق والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، كتلك المتعلقة باستعمال القوة والمساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية وعدم الاعتراف بالأراضي التي جرى الاستيلاء عليها قسرا والمساءلة الجنائية، في صميم جهود السلام.

أخيرا، وإذ نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية وتخفيف حدة التوترات، نحث الاتحاد الروسي على سحب قواته فوراً بدون قيد أو شرط من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

عقد مجلس الأمن جلسة عاجلة قبل بضعة أيام بشأن الهجوم المروع الذي وقع في غروزا، بأوكرانيا، وأودى بحياة ما لا يقل عن 52 شخصا بريئا. اليوم، مرة أخرى، وفي تكرار لنفس السيناريو الذي عشناه سابقا، تدعو روسيا إلى عقد جلسة أخرى بشأن نفس الموضوع الذي قتلناه بحثا مرات عديدة.

ولنوضح، كما فعلنا بنفس الطريقة في كل جلسة بشأن هذه المسألة. في حين أن المسألة تتعلق بإمدادات الأسلحة، فإن القضية الأساسية هي ما يفعله المرء بالأسلحة، والفرق لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. إن روسيا تستخدم أسلحتها لقتل شعب بلد آخر، في تجاهل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأوكرانيا تستخدمها للدفاع عن النفس، على أساس القانون الدولي والميثاق. لهذا لا بد من إدانة روسيا، ولا بد من دعم أوكرانيا.

لقد بدأت روسيا عدوانا عسكريا غير مبرر ولا مسوغ له على أوكرانيا، مما يهدد الأمن الأوروبي، بتأثير اقتصادي وإنساني في

جديد من التدني. وفي الواقع، ما الذي يمكن أن نتوقعه من الإرهابيين والكذابين الذين ما فتئوا يدلون في المجلس بالفعل بالقصص الخيالية عن المختبرات البيولوجية والقنابل القذرة وبعوض الحرب؟ وكما هو الحال دائما، هناك غياب لأي دليل موثوق به وراء الكثير من المعلومات المأخوذة عشوائيا من شبكة الإنترنت أو تنتجها الدعاية الروسية.

ومن المؤسف والجدير بالإدانة أن الوفد الروسي يواصل ممارسته الصبائية المتمثلة في الانتقام من نظر مجلس الأمن في بند جدول الأعمال المتعلق بصون سلام وأمن أوكرانيا بتكرار الجلسات. إنه إساءة استخدام واضحة لمجموعة الأدوات المتاحة لمجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، تشهد هذه المحاولات المثيرة للشفقة على العواقب الكارثية التي تخلفها المقاومة الأوكرانية، المدعومة بالتضامن العالمي، على خطط بوتين ومشاعره الإمبريالية. وذلك التضامن حاسم بالنسبة لبلدي. وفي الوقت نفسه، هذا تضامن دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة، الذي تخضع مبادئه الآن لاختبار صعب في أوكرانيا.

ونكرر الإعراب عن امتناننا لجميع الدول التي ساعدت أوكرانيا على الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، بما يتفق تماما مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وإنقاذ شعبنا من الإبادة. إن غزو روسيا الشامل لأوكرانيا، وأعمالها الوحشية في الميدان، وتصريحات بوتين وشركائه تثبت بوضوح تام تطلعات الإبادة الجماعية، ونشعر بالفزع لأن روسيا تستخدم هذه القاعة كمنبر لطمسها.

على سبيل المثال، لقد قام مبعوث بوتين بذلك يوم الاثنين، عندما وصف جميع ضحايا القتل الجماعي في قرية غروزا، الذين بلغ عددهم 59 شخصا، بأنهم قوميون رفيعو المستوى (انظر S/PV.9431). كانوا متقاعدین وعاملين في المجال الطبي ومزارعين ومدرسين ورواد أعمال ومشايخ - معظمهم من النساء - وكان من بينهم حتى طفل يبلغ من العمر 8 سنوات. وعلى الرغم من بشاعة هذه المحاولة للتبرير وبغضها أخلاقيا بالنسبة للناس العاديين، إلا أن مبعوث بوتين كان صادقا في مزاعمه. في الواقع، كل من يعرفون أنفسهم بأنهم أوكرانيون هم قوميون في نظر الكرملين، وعليه، فإنهم معرضون للإبادة.

أسلحة أكثر تدميرا إلى هذا النزاع والتهديد غير المقبول باستخدام الأسلحة النووية يقوضان بشكل خطير السلام والأمن خارج ساحة المعركة ويزيدان من صعوبة تحقيق السلام. وعلاوة على ذلك، فإن زراعة الأرض بالألغام، بما في ذلك بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان، يشكل تهديدا دائما للمدنيين ويؤثر على استخدام الأراضي الزراعية. فعقب مرور سنوات على تعليق الأعمال العدائية، قد تظل الأسلحة المستخدمة في النزاعات تؤثر على المدنيين أو يجري تحويلها إلى منظمات إجرامية أو إرهابية، فتصبح عاملا طويل الأجل لعدم الاستقرار.

ونعتقد أن تلك الاعتبارات يجب أن تشجع على التفكير مليا في الديناميات الحالية للحرب في أوكرانيا. إن استمرار النزاع ينطوي على ثمن باهظ، يدفعه في الغالب السكان المدنيون - اليوم أو لسنوات قادمة. ومن مسؤوليتنا كأعضاء في المجلس أن نشجع على وقف التصعيد وإجراء مفاوضات، إما مباشرة بين الطرفين أو من خلال المساعي الحميدة لأطراف ثالثة محايدة أو مؤسسات دولية.

وتؤيد البرازيل الجهود الرامية إلى منع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر وزيادة الشفافية والمساءلة في عمليات النقل على الصعيد الدولي. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، والالتزام بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والامتناع عن أي معاملات قد تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أدرك حضور

مبعوث بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

في يوم الاثنين، استرعينا انتباه المجلس إلى أنه قد يضيف خدعة أخرى إلى قائمة الخدع المتعلقة بإمدادات الأسلحة، وهذه المرة تتعلق الخدعة بعمليات النقل المزعومة إلى الشرق الأوسط - ولم تكن مخطئين. بهذا البيان الذي أدلت به، تتحدر روسيا إلى مستوى

لدينا أسباب كافية للقول إن التجمع في غروزا استهدف عمدا. ويتضح ذلك ليس من خلال الاعتراف غير المباشر لمبعوث بوتين في الجلسة السابقة فحسب، ولكن أيضا من النتائج التي توصل إليها جهاز الأمن الأوكراني بأن شقيقين يحملان الاسم الأخير مومون، كانا من سكان غروزا وهما من المتعاونين الذين فروا إلى روسيا، قد يكونان مسؤولين عن جمع المعلومات المتعلقة بمراسم العزاء ونقلها إلى الجيش الروسي.

ويتحدث بوتين عن أحلامه بأنه إذا توقفت إمدادات الأسلحة، فلن تعيش أوكرانيا أكثر من أسبوع. وقد نقل وفد بلدي عنه قوله ذلك يوم الإثنين (انظر S/PV.9431). والحقيقة هي أنه يدرك أن أوكرانيا لم تعد حلمه؛ إنها كابوسه. إنه يخشى هزيمته الوشيكة في أوكرانيا، وهذا الخوف يدفعه إلى إصدار تعليمات لجيشه بأن يكون قاسيا بشكل عبي وأن يتشبث بالأراضي المسروقة بأي ثمن.

ينبغي أن تحظى جميع الدول التي تكافح الإرهابيين والقتلة والمغتصبين بدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك تزويدها فعلا بالأسلحة وليس مجرد الإعلان عن أن من حقها الدفاع عن النفس.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بتكرار الإعراب عن امتناننا لجميع أصدقائنا على التضامن الذي يقربنا من نهاية الأهوال التي تعيشها أوكرانيا والأوكرانيون - 597 يوما من حرب عدوانية شاملة - وكفالة تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم لأوكرانيا والأمن للعالم بأسره.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.

إن أعمال القتل الجماعي هذه تتماشى تماما مع منطق روسيا للإبادة الجماعية وخططها للتسبب في أكبر قدر ممكن من الدمار والألم لأوكرانيا. فحتى المدارس تعتبرها روسيا أهدافا مشروعة. وخلال هذا الأسبوع، وقع حادثان مأساويان. ففي 10 تشرين الأول/أكتوبر، قصف إرهابيون روس مدرسة في كراسنوبيليا، بمنطقة سومي، مما أسفر عن مقتل فتاة تبلغ من العمر 13 عاما. وفي اليوم التالي، دمرت الصواريخ الروسية كلية في نيكوبول، بمنطقة دنبروبتروفسك. ونتيجة لذلك، قتل أربعة أشخاص.

إن روسيا، باستهداف المدارس وقتل الأطفال، تحاول أن تحرمنا من مستقبلنا - مستقبل نبنه معا لصالح البشرية جمعاء، مستقبل مزدهر وأمن وقائم على تعددية الأطراف وخال من الحروب والفقر والجوع. وتدافع أوكرانيا عن تلك الرؤية للمستقبل، وكل نجاح يتحقق